Distribution: Restricted EB 2003/80/R.31/Rev.1 18 December 2003
Original: English البند 11(هـ)(ii) من جدول الأعمال Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثمانون

روما، 17-18 ديسمبر/كانون الأول 2003

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى

جمهورية مولدوفا

من أجل

مشروع إحياء الزراعة

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

المحتويات

معادلات العملة iii

الموازين والمقاييس iii

خريطة منطقة المشروع iv

موجز القرض v

موجز المشروع vi

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق 1

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي 1
باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة 3
جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع جمهورية مولدوفا 4

الجزء الثاني – المشروع 6

ألف – منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة 6
باء – أهداف المشروع ونطاقه 7
جيم – عناصر المشروع 7
دال – التكاليف والتمويل 8
هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها 11
واو – التنظيم والإدارة 12
زاي – المبررات الاقتصادية 13
حاء – المخاطر 14
طاء – الأثر البيئي 14
ياء – السمات الابتكارية 15

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني 15

الجزء الرابع – التوصية 15

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها 17

APPENDIXES

الذيول

الصفحة

1	I.	**COUNTRY DATA**
	الأول –	**البيانات القطرية**
2	II.	**PREVIOUS IFAD FINANCING IN THE REPUBLIC OF MOLDOVA**
	الثاني –	**تمويل الصندوق السابق في جمهورية مولدوفا**
3	III.	**LOGICAL FRAMEWORK**
	الثالث –	**الإطار المنطقي**
7	IV.	**ORGANIGRAMME**
	الرابع –	**الهيكل التنظيمي**
8	V.	**ORGANIZATION AND MANAGEMENT**
	الخامس –	**التنظيم والإدارة**
12	VI.	**SUMMARY COST AND FINANCING TABLES**
	السادس –	**جداول مجمل التكاليف والتمويل**

معادلات العملة

وحدة العملة	=	ليو مولدوفي
1.00 دولار أمريكي	=	13.0 ليو مولدوفي
10 ليو مولدوفي	=	0.77 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلو غرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلو غرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

حكومة جمهورية مولدوفا

السنة المالية

1 يناير/كانون الثاني – 31 ديسمبر/كانون الأول

خريطة منطقة المشروع

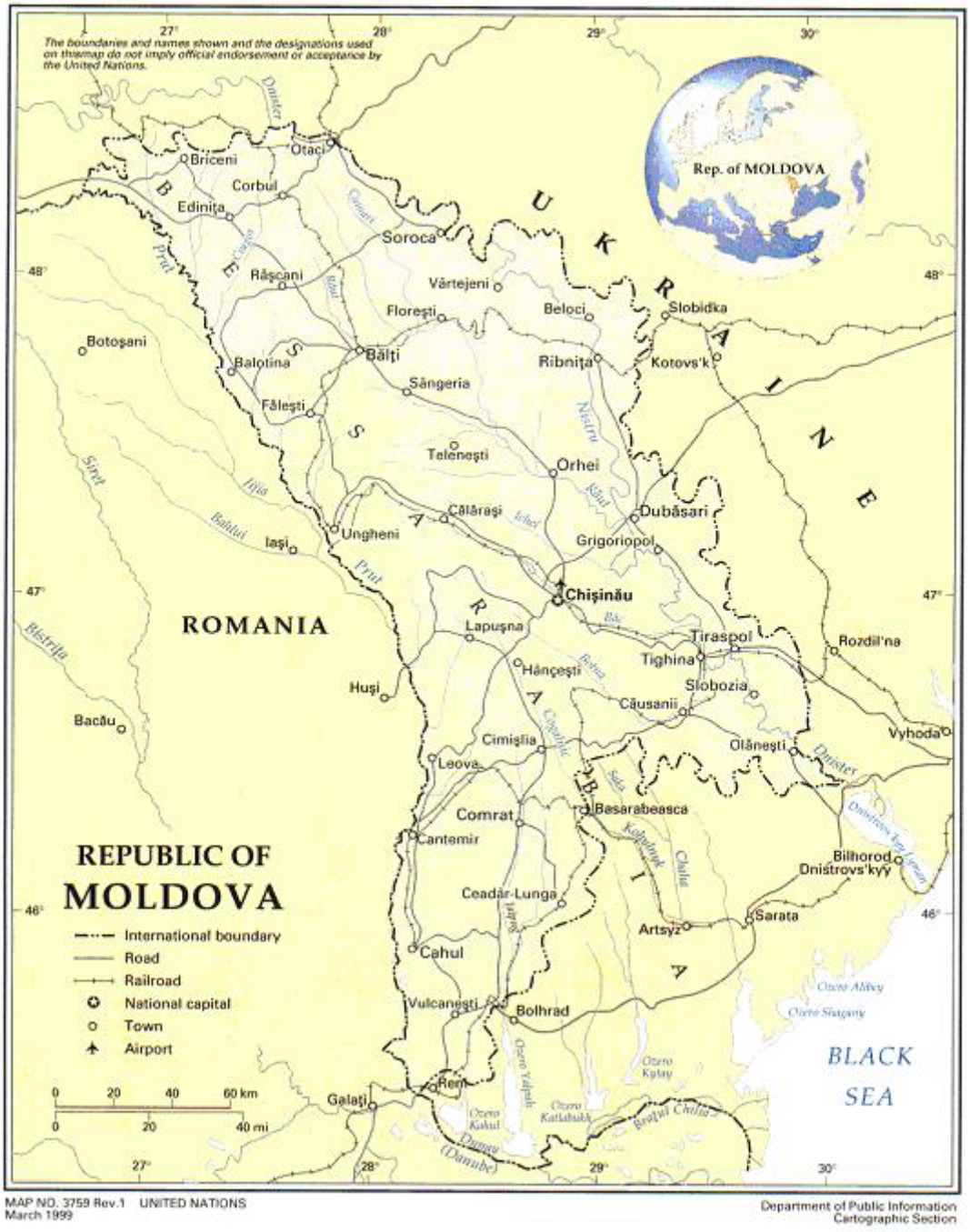

المصدر: مركز الأمم المتحدة للإعلام – قسم رسم الخرائط

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

جمهورية مولدوفا

مشروع إحياء الزراعة

موجز القرض

المؤسسة التي تعود إليها المبادرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية مولدوفا
الوكالة المنفذة:	وزارة الزراعة والصناعات الغذائية
التكلفة الكلية للمشروع:	18.2 مليون دولار أمريكي
قيمة القرض الذي يقدمه الصندوق:	10.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 14.97 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد% (0.75%) في السنة.
الجهات المشاركة في التمويل:	لا يوجد
مساهمة المقترض:	500 274 دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	3.0 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

موجز المشروع

من هم المستفيدون؟ المستفيدون هم أفراد المجتمعات المحلية الريفية في نحو 60 قرية وعددهم 000 180 شخص (000 45 أسرة). وقد شهد هؤلاء السكان الريفيين تراجعاً شديداً في خدمات الرعاية وسبل المعيشة المتاحة لهم إثر انهيار البنى الأساسية الاقتصادية وخدمات المساندة الريفية بعد الاستقلال وإثر التحول المرير والبطيء من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق. وسيكون العمال الزراعيون القرويون وأسرهم وأعضاء منظمات المزارعين وأصحاب المبادرات الفردية في مجالات الخدمة الزراعية والتصنيع الزراعي والتسويق وغيرهم من السكان المحليين والمستفيدين من فرص العمالة وتوليد الدخل التي سيحدثها المشروع. وسيولي المشروع اهتماماً خاصاً لمجموعتين تعانيان من الفقر الشديد والواسع النطاق: هما الأسر ذات المزارع الصغيرة والعمال الزراعيون رجالاً ونساء على حد سواء.

لماذا هم فقراء؟ يعود الفقر المتزايد الذي تشهده جمهورية مولدوفا وتردي خدمات الرعاية الاجتماعية فيها إلى سوء الأداء الاقتصادي منذ الاستقلال وما رافقه من انهيار نظم دعم الإنتاج والتسويق. ويقدَّر الناتج القومي الإجمالي للفرد الواحد بنحو 460 دولاراً أمريكياً ومتوسط الدخل النقدي السنوي للفرد الواحد بنحو 180 دولاراً أمريكياً، وهو الأدنى في أوروبا. ويعيش نحو 50% من السكان دون خط الفقر المطلق المقدر بمبلغ 220 دولاراً للفرد. ويعود فقر الأسر المرشحة للاستفادة إلى العوامل التالية: (i) الهبوط الهائل في الإنتاج الزراعي في البلاد؛ و(ii) انهيار منافذ الأسواق التقليدية خاصة بعد الأزمة المالية في روسيا الاتحادية؛ و(iii) التحول كاستراتيجية تكيف من إنتاج وتجهيز السلع مرتفعة القيمة إلى زراعة محاصيل الكفاف قليلة القيمة، و(iv) انحسار نظام الرعاية الاجتماعية الذي حرم العديدين من معاشات التقاعد ومن الخدمات الاجتماعية الأساسية.

ما الذي سيحققه المشروع لهم؟ سيمكّن المشروع المجتمعات المحلية من بناء قاعدة مستدامة من أجل الحد من الفقر من خلال استحداث الوظائف وتوليد الدخل عن طريق (i) تحويل 000 10 هكتار من الأراضي من نهج الزراعة الانتشارية للمحاصيل القليلة الغلة والمتدنية القيمة إلى أسلوب الزراعة الكثيفة للمحاصيل المرتفعة القيمة؛ و(ii) إقامة روابط تشغيلية بين الزراعة من جهة والخدمات الزراعية والقنوات التسويقية من جهة أخرى وتوفير الفرص من أجل النهوض بأنشطة استحداث الوظائف وتوليد الدخل خارج نطاق الزراعة والأنشطة المولدة للدخل، و(iii) تحسين البنى الأساسية الاقتصادية في القرى وتعزيز نوعية وقيمة الأراضي والأصول الزراعية الأخرى التي تعود إلى سكان القرى.

كيف يمكن للمستفيدين أن يشاركوا في المشروع؟ سيشارك المستفيدون في هذا المشروع الإنمائي المجتمعي من خلال المنظمات التي تمثلهم والتي سيتم تعزيزها بدعم مؤسسي ومالي من المشروع. وسيضطلع المستفيدون بعد تمكينهم بدور قيادي في تحديد المعيقات التي يواجهونها وفي تخطيط وتنفيذ التدخلات المناسبة للتغلب على المعيقات. وهكذا سيكون بمقدور المستفيدين من المشروع أن يشاركوا في كامل دورة المشروع من مرحلة تحديد احتياجات المجتمعات المحلية إلى مرحلة تنفيذ المشاريع الفرعية على نحو يضمن استجابة الأنشطة الممولة من المشروع لاحتياجات المجتمعات المحلية ويعزز استدامتها.

تقرير رئيس الصندوق وتوصيته إلى المجلس التنفيذي
بشأن قرض مقترح تقديمه إلى
جمهورية مولدوفا
من أجل
مشروع إحياء الزراعة

أعرض هذا التقرير والتوصية التالية له بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية مولدوفا بما قيمته 10.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 14 مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية للمساعدة في تمويل مشروع إحياء الزراعة. ويكون أجل القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد% (0.75%) في السنة.. ويتولى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إدارة القرض باعتباره المؤسسة المتعاونة مع الصندوق.

الجزء الأول – الاقتصاد والظروف القطاعية واستراتيجية الصندوق[1]

ألف – الاقتصاد والقطاع الزراعي

1 - جمهورية مولدوفا بلد صغير لا يطل على البحر تحده رومانيا من الغرب وأوكرانيا من الشمال والشرق والجنوب. وتبلغ مساحته 700 33 كيلومتر مربع تقريباً وعدد سكانه 4.3 مليون نسمة. وقد أفضت الحرب الأهلية التي نشبت عام 1992، أي بعد سنة من الاستقلال، إلى انسلاخ ترانسنستريا وتقسيم البلاد بحكم الواقع. وما زال الواقع السياسي متقلباً يعكس التوازن الدقيق القائم بين اليسار واليمين مع سلسلة من الحكومات منذ الاستقلال. وقد أدى غياب الاستقرار السياسي إلى تعطل برنامج الإصلاح السياسي والاقتصادي وتشظيه.

2 - وفي فبراير/شباط 2001 وإثر انتخابات مبكرة استدعاها إخفاق الهيئة التشريعية في انتخاب رئيس للبلاد، منح الناخبون الذين عانوا لسنوات طويلة من تراجع دخولهم وتعاظم حالة اللااستقرار السياسي للحزب الشيوعي المولدافي الشعبوي أغلبية مطلقة في البرلمان. وقد أدى هذا الانتخاب إلى قيام حكومة مستقرة تطور برنامجها الشعبوي الاستهلالي تدريجياً إلى برنامج يقوم على مبادئ السوق ويرتكز إلى تدابير لمكافحة الفساد.

3 - كان الأداء الاقتصادي لجمهورية مولدوفا خلال العقد الأخير أداء سيئاً. فقد تراجع الاقتصاد بمعدل 14.1% إجمالاً خلال الفترة 1989–1999 مع هبوط بمقدار 16% في قطاعي الزراعة والصناعة على حد سواء؛ ولم يكن بإمكان معدل النمو المتواضع في قطاع الخدمات وقدره 1.8% أن يعوض عن هذا الهبوط. وتراجعت المخرجات المسجلة في

[1] لمزيد من المعلومات أنظر الذيل الأول.

مجملها التراكمي بنسبة 60% تقريباً. ومع ذلك فقد طرأ تحسن تدريجي على المنجزات الاقتصادية الكلية منذ عام 2000 وارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي من نحو 2% عام 2000 إلى 7.2% عام 2002.

4 - مع تدني الأداء الاقتصادي ازداد الفقر وساء حال خدمات الرعاية الاجتماعية. ومع أن جمهورية مولدوفا كانت تصنف عند استقلالها في عداد البلدان ذات الدخل المتوسط فقد غدت اليوم أفقر بلد في أوروبا. إذ يُقدَّر الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد فيها بنحو 460 دولاراً أمريكيا ومتوسط الدخل النقدي السنوي للفرد بنحو 180 دولاراً أمريكيا مما يجعل نصف السكان تقريباً دون خط الفقر المقدر بمبلغ 220 دولاراً أمريكيا. ولا أدل على هذا الواقع المرير من مؤشر استهلاك الأغذية؛ فمتوسط مدخول الفرد من السعيرات في اليوم الواحد هو 980 1 سعيرة، وهو دون الحد الأدنى المطلوب عادة للمحافظة على صحة البالغ الذكر وقدره 500 2 سعيرة. وفضلاً عن هذا فإن نحو 10% من السكان لا يستهلكون فعلاً إلا أقل من 500 2 سعيرة في اليوم الواحد للفرد الواحد، وهم عرضة للإصابة بسوء التغذية.

5 - تمثل الزراعة حالياً 25% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية مولدوفا، ويمثل قطاع تجهيز المنتجات الزراعية نسبة 20% إضافية من هذا الناتج. ويمثل هذان القطاعان نحو 65% من الدخل من الصادرات، ويوفر العمل لنحو 40% من قوة العمل. إلا أن الإنتاج الزراعي هو أقل من نصف ما كان عليه عند انهيار الاتحاد السوفياتي سابقاً. ويعود هذا التراجع إلى انهيار "نظام التوجيه" السوفياتي السابق الذي كان يملي نماذج الإنتاج، ويقدم المدخلات المادية والتقنية، ويكفل منافذ التجهيز والتسويق. فبعد استقلال جمهورية مولدوفا، انقطعت خطوط إمدادها التقليدية بالمنتجات، وتعطلت قنواتها التمويلية والتسويقية.

6 - ومما فاقم انهيار قطاع الزراعة، تصدع منافذ مولدوفا التسويقية التقليدية لا سيما بعد الأزمة المالية في روسيا الاتحادية التي وقعت في أغسطس/آب 1998. فقد اضطرت قرى عديدة إلى التحول من نظم الإنتاج العالي القيمة والموجه إلى السوق مثل (الخضار والأشجار المثمرة) إلى نظم إنتاج أقل توجهاً للسوق، وأقل اعتماداً على الري مثل (القمح والشعير والذرة والبطاطا) في إطار سعيها لضمان حد أدنى من الكفاف. وقد تراجعت غلة المحاصيل كثيراً (بنسب تتراوح بين 20 و60% حسب المحاصيل) بسبب بطء عملية خصخصة الأراضي، واعتمادها الصارم على ملكية الأسهم، وتفكك الهياكل التنظيمية والإدارية على صعيد القرى، والتغير الكبير الذي طرأ على نظامي الإنتاج والزراعة.

7 - وانخفضت إنتاجية العمالة بمعدل النصف بسبب تغير استخدام الأراضي وأنماط المحاصيل، وهجرة العمال أصحاب القدرات من القرى، وانهيار وحدات الإنتاج الكثيف للثروة الحيوانية، والتحول إلى المحاصيل البعلية. وأدى هذا كله إلى انخفاض الأرباح التي يمكن جنيها من الزراعة وتقلص خدمات الرعاية الاجتماعية المتاحة للمجتمعات المحلية الريفية. وقد تفاقم الفقر في المناطق الريفية بسبب الهبوط الحاد في دخل الأسر الناجم عن هذه العوامل، وبفعل تعاظم أعباء المسنين الذين لم يعد بوسعهم الاعتماد على نظام المعاشات التقاعدية المهترئ، ونظراً للتقلص المستمر في الخدمات الاجتماعية.

باء – الدروس المستفادة من تجربة الصندوق السابقة

8 - مول الصندوق مشروعاً واحداً في جمهورية مولدوفا هو مشروع التمويل الريفي وتنمية المشروعات الصغيرة الجاري حالياً والذي بدأ سريانه في ديسمبر/كانون الأول 2000 بتكاليف يبلغ مجموعها نحو 5.8 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة. (حوالي 8 ملايين دولار) ويتمثل الهدف العام لهذا المشروع في توليد زيادات مستدامة في دخول الأسر الريفية الفقيرة وخصوصاً خلال فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق. ولتحقيق هذا الهدف فإن المشروع ييسر حصول فقراء الريف على الخدمات المالية من خلال تشكيل رابطات للادخار والتسليف وتزويد المنشآت الريفية الصغيرة والمتوسطة بالقروض من خلال صندوق لتنمية المنشآت الصغيرة. ويجري التنفيذ حتى تاريخه على نحو إيجابي ووفق المواعيد. وقد بلغت نسبة المصروفات 55% حتى اليوم.

9 - استخلص الصندوق بعض الدروس من استعراض منتصف المدة للمشروع الذي تم في مايو/أيار 2003 ومن تحليل البرامج الإنمائية للمؤسسات الأخرى النشطة في جمهورية مولدوفا، وستساعده هذه الدروس على تعزيز دقة الاستهداف في المشاريع القادمة. وقد جرت معظم وكالات التمويل الخارجي حتى الآن على مساندة احتياجات قطاعات معينة في مناطق جغرافية محددة في البلاد. وتدل التجربة على أنه على الرغم من تدهور بيئة الإنتاج فإن إمكانات الزراعة وفرص تنميتها تبرر التدخل لإحياء هذا القطاع. وينبغي للجهود التي تبذل في هذا الاتجاه أن تعزز المشاركة النشطة من جانب الأطراف صاحبة المصلحة وأن تكون مرنة بالقدر الذي يسمح بإدخال تعديلات عليها في الوقت المناسب خلال التنفيذ عند الاقتضاء. وتشير التجربة في جمهورية مولدوفا أيضاً إلى أنه لا بد للتدخلات المساندة للزراعة، إن أريد لها الاستدامة، أن تعالج نطاقاً عريضاً من المعيقات كما يراها أصحاب الأراضي والمنتجون وموفرو الخدمات ووكلاء التسويق والتجهيز معاً. وينبغي أيضاً تنسيق التدخلات على نحو وثيق بحيث تتداعم وتتعامد لما فيه خير المجتمع. ولا بد للمجتمعات المحلية أن تعترف بأن لها دوراً تضطلع به في إدارة الأصول الزراعية المحلية وفي إحياء الاقتصاد الزراعي القروي.

10 - وبوسع نهج الحد من الفقر في جمهورية مولدوفا أن يسترشد، إلى حد ما، بالدروس المستفادة من الاقتصادات ذات الهيكلية المشابهة في المنطقة. فقد أدى انهيار الاتحاد السوفياتي سابقاً إلى خلق فراغ مؤسسي حرم البلدان المعنية بالزراعة من خدمات حيوية. وضاقت أيضاً فرص الحصول على الرساميل مما زاد من صعوبة إنشاء بنى أساسية جديدة في مجال الإنتاج أو إصلاح أو صيانة القائم منها. وقد أثبتت التجربة أن النمو الاقتصادي طويل الأجل والحد من الفقر يتطلبان في هذه الظروف التزاماً متواصلاً ببناء مؤسسات جديدة وبخلق الظروف اللازمة من أجل استغلال الأصول الإنتاجية استغلالاً فعالاً وبالاستثمار في البنى الأساسية القروية. والتركيز المطرد على المؤسسات مطلوب أيضاً من أجل ضمان استدامة الخدمات المالية الريفية لا سيما على الصعيد المحلي الذي غالباً ما لا يتمتع فيه المقترضون المحتملون بخبرة واسعة في مجال استخدام القروض ولا يملكون إلا القليل من الضمانات يقدمونها مقابل القروض والذي يفتقد النظام المالي المعمول به فيه إلى القدرة على خدمة العملاء الريفيين على نحو فعال من حيث التكاليف.

11 - ومن الحواجز الهامة التي تعيق التنمية الزراعية وإمكانية تحقيق ربح من الزراعة ضعف إمكانات الوصول إلى نظم الري الفعالة من حيث التكاليف وإلى أسواق محلية وتصديرية موثوقة. وتدل تجارب الماضي أن تصحيح جوانب

القصور هذه يستدعي استحداث فرص لتشجيع أصحاب المبادرات الفردية والتجار وموردي المدخلات وموفري الخدمات والمستثمرين على المشاركة في البرامج التي تيسر عملية الانتقال. ولا بد، في إطار الجهود التي تبذل من أجل ترشيد الاقتصاد وتعزيز الكفاءة، من توفير الدعم للخدمات الزراعية وأنشطة تجهيز المنتجات الزراعية وغيرها من المجالات غير الزراعية في الاقتصاد الريفي نظراً لدورها الحاسم في استحداث الوظائف والحد من الفقر الريفي على نحو مستدام.

جيم – استراتيجية الصندوق في تعاونه مع جمهورية مولدوفا

سياسة جمهورية مولدوفا للحد من الفقر

12 - تعطي الاستراتيجية الاقتصادية للحكومة أولوية عالية للتنمية الزراعية والاقتصادية كوسيلة لزيادة الدخول الريفية ورفع مستويات المعيشة. وكانت الحكومة السابقة قد وضعت، بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وثيقة مرحلية لاستراتيجية الحد من الفقر كخطوة أولى نحو إطلاق خطة وطنية للحد من الفقر. وقد أكدت الحكومة الحالية على المنطلقات الأساسية للوثيقة المرحلية وشرعت بإعداد وثيقة كاملة لاستراتيجية الحد من الفقر. وتشدد الوثيقة المرحلية على ما يلي: (i) النمو الاقتصادي المستدام والشامل القادر على زيادة الدخول وتوفير فرص عمل إنتاجية؛ و(ii) سياسات التنمية التي تشدد على تحسين إمكانات الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ و(iii) سياسات الحماية الاجتماعية التي توفر الحماية لأشد الفئات حاجة. وتعتبر الوثيقة أن النمو الاقتصادي متوسط الأجل ينبثق في المقام الأول من تطوير أنشطة اقتصادية تحفز القطاع الخاص على لعب دور رئيسي وتتمتع من خلالها البلاد بميزة نسبية.

أنشطة الجهات المانحة الأخرى في مجال استئصال الفقر

13 - يدعم الاتحاد الأوروبي برنامج الحكومة بشأن الأمن الغذائي ويقدم المساعدة التقنية لوزارة الزراعة والصناعات الغذائية من خلال برنامج تاسيس (Tacis). ويتصدى البنك الدولي للفقر الريفي من خلال مشروعه الجاري الخاص بالاستثمارات والخدمات الريفية فيوفر القروض والخدمات الاستشارية الزراعية والمساعدة من أجل تشكيل مجموعات للمزارعين. وتركز وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، خصوصاً من خلال برنامج مساعدة مزارعي القطاع الخاص وبرنامج تنمية منشآت القطاع الخاص، على خلق بيئة سوق قادرة على مساندة وتشجيع النمو على قاعدة عريضة وعلى تحفيز نمو المنشآت الخاصة كوسيلة لاستحداث الوظائف وتوفير الدخل والخدمات للسكان. أما إدارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة) والوكالة السويدية للتنمية الدولية فتركزان في المساعدة التي تقدمانها لجمهورية مولدوفا على سبل المعيشة الريفية المستدامة، والحقوق في الأراضي، وإمكانات الوصول إلى الأسواق، والبنى الأساسية الاجتماعية، وتدهور البيئة، ورابطات الادخار والتسليف ومساندة المجتمع المدني. وأهم المبادرات التي اضطلعت بها إدارة التنمية الدولية (المملكة المتحدة) حتى الآن هما مشروعا سبل المعيشة الريفية المستدامة الرائد وهو الآن في مرحلته الثانية ويهدف إلى تعزيز إمكانات الحصول على خدمات المساعدة القانونية وعلى القروض والوصول إلى الأسواق، وتوفير المساعدة للمزارعين والمساندة المحلية للبنى الأساسية الريفية، وإنشاء رابطات الادخار والتسليف.

استراتيجية الصندوق في جمهورية مولدوفا

14 - ينبغي للجهود التي تبذل من أجل الحد من الفقر في جمهورية مولدوفا مستقبلاً في إطار استراتيجية الصندوق الإقليمية والظروف الاقتصادية السائدة فيها أن تسعى إلى ربط فقراء الريف بنمو القطاع الزراعي والقطاع الريفي المتصل به. ويتمثل دور الصندوق الاستراتيجي في مولدوفا في تحقيق هذا الربط بأقصى ما يمكن من الفعالية والكفاءة في مجالات السياسات وبناء المؤسسات والإنتاج ووضع القواعد لنوع المنافع وحجمها وتدفقها حسب الاقتضاء. فالنمو في قطاع الزراعة يبقى في صلب استراتيجية الصندوق لمولدوفا نظراً لما له من تأثير مباشر وفوري على الفقر الريفي.

15 - **مشاركة المجتمعات المحلية.** يولي الصندوق في نهجه القطري أهمية بالغة لظهور منظمات تمثيلية مجتمعية تحكم ذاتها بذاتها قادرة على الدفاع عن مصالح المجتمعات المحلية ولتمكين هذه المنظمات من الاضطلاع بدور رئيسي في تصميم وتنفيذ أنشطة إنمائية زراعية على صعيد المجتمعات المحلية؛ الأمر الذي يضمن استدامة البرامج الإنمائية وتلبيتها لاحتياجات المستفيدين.

16 - **بناء المؤسسات.** وتتطلب تلبية احتياجات المجتمعات المحلية لا سيما المجموعات المحرومة إنشاء آليات مؤسسية مختلفة تمكّن المنظمات المجتمعية من تحديد المعيقات الأساسية والتوصل إلى توافق بشأن تصوراتها الإنمائية وأولوياتها العملية وتنفيذ الأنشطة الإنمائية.

الأساس المنطقي للمشروع

17 - تلتقي الحكومة والصندوق في تأييد الرأي القائل بأن نمو القطاع الزراعي والريفي هو القاعدة الأساسية للتنمية المستدامة من أجل الفقراء الذين يعيش أغلبيتهم في المناطق الريفية. وتتفق الحكومة والصندوق أيضاً على ضرورة تطوير منظمات مجتمعية قادرة ليس على تمثيل المجتمعات الريفية فحسب بل كذلك على تحديد التدخلات الإنمائية الضرورية والإشراف على تنفيذها. وتفيد الدروس المستخلصة من الجهود الإنمائية الجارية في جمهورية مولدوفا أن النهج الكلي الذي يوفر نطاقاً واسعاً من الخدمات للمجتمعات المحلية المهتمة هو النهج الأكثر استجابة لاحتياجات فقراء الريف في البلاد.

18 - وبناء على هذه الاعتبارات فإن مشروع إحياء الزراعة سيعمل على الحد من الفقر على صعيد المجتمعات المحلية من خلال تعزيز شفافية الإدارة والتسيير، وخلق بيئة مواتية لظهور أصحاب مبادرات فردية محليين، وتشجيع نمو المنشآت الصغيرة ومشاريع الأعمال خارج قطاع الزراعة.

19 - وسيساند المشروع العمل التنموي عن طريق مساعدة الذات. فمن خلال تعبئة المجتمعات المحلية وبناء قدراتها سيسهم المشروع في إطلاق التنمية القاعدية والعمل على استدامتها. وسيركز المشروع على مصالح المجتمعات المحلية للأجل الطويل وسيعمل في الوقت ذاته على تشجيع الأفراد والمجموعات في المجتمعات المحلية على المشاركة في المشروع من خلال الاستثمار في برامج مستدامة تلبي احتياجاتهم الخاصة في مجال الأعمال وتوطد القاعدة الاقتصادية

للمجتمعات المحلية. وسيسهم المشروع، من خلال دعمه المطرد للمؤسسات، في إنشاء قاعدة من التعاون والثقة، وتعزيز الشفافية والنهوض بالإدارة والتسيير الذاتيين، وتشجيع مساعدة الذات بالمشاركة في مجال التنمية.

20 - تُعتبر المجتمعات المحلية في كل القرى المولدوفية فقيرة بالمعايير الدولية. ففرص العمل المنتَج نادرة وظروف المعيشة صعبة وإمكانات الحصول على الخدمات الأساسية محدودة. وقد عمد كثير من الشباب ومن أرباب الأسر إلى ترك المناطق الريفية للبحث عن عمل في المدن وفي مناطق أخرى من أوروبا والاتحاد السوفياتي سابقاً. ومع ندرة الأعمال التي تدر أجوراً كافية للمعيشة في المناطق الريفية ومع تدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية فإن صورة الحياة الريفية قد أصبحت صورة سلبية.

21 - ويسعى المشروع إلى تغيير هذه الصورة عن طريق تحفيز أفراد المجتمعات المحلية على زيادة الاهتمام بمسألة إصلاح اقتصادها والعمل على تحقيق تصوراتهم لمستقبلهم. وسيشجع المشروع أصحاب الأعمال وأصحاب المبادرات الفردية على الاضطلاع بدور تحفيزي في إحياء الزراعة على نحو يعود عليهم وعلى مجتمعاتهم المحلية بالخير. وفي مسعى من المشروع لتحويل الذهنية الجماعية بعيداً عن الاعتماد على الحكومة فإنه سيقدم حوافز من أجل تنفيذ مبادرات محلية ترمي إلى تحقيق الاعتماد على الذات وتعزيز الرعاية المجتمعية. وسيتم تنفيذ برامج لبناء القدرات المجتمعية على أسس تشاركية مواتية لخلق بيئة توافقية إضافة إلى اعتماد إجراءات تشغيلية لإقامة شراكات بناءة بين مختلف المجموعات في المجتمعات المحلية القروية، وهو ما سيسهم أيضاً في إقامة الروابط بين المزارعين من جهة، وموفري الخدمات، ومجهزي المنتجات الزراعية، ووكلاء التسويق من جهة أخرى.

الجزء الثاني – المشروع

ألف – منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

22 - **منطقة المشروع.** سيغطي المشروع البلاد بأسرها، ولكنه سيقتصر على تلك المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة من الأراضي التابعة لها. وسيكون باب التنافس على موارد المشروع مفتوحاً لكل القرى التي ينتشر فيها الفقر انتشاراً واسعاً والتي تتوافر فيها إمكانات لاستحداث الوظائف وتوليد الدخول من خلال الزراعة القادرة على الاستمرار تجارياً.

23 - **المجموعة المستهدفة.** يعتبر انتشار الفقر أكبر بصورة ملحوظة في المناطق الريفية حيث يشكل سكان الريف ثلثي عدد الفقراء في البلاد. لذا ستتألف المجموعة المستهدفة من المجتمعات الريفية في حوالي 60 قرية بتعداد إجمالي قدره 000 180 نسمة (حوالي 000 45 أسرة). وسيتألف المستفيدون الأساسيون والمشاركون مباشرة في المشروع من العمال الزراعيين القرويين وأسرهم، وأعضاء منظمات المزارعين، وأصحاب المبادرات المشتغلين في الخدمات الزراعية وتجهيز وتسويق المنتجات الزراعية والسكان المحليين المستفيدين من تزايد العمالة وفرص توليد الدخل.

24 - تتألف المجموعة المستهدفة من السكان الريفيين المتضررين من انهيار البنى الأساسية الاقتصادية وخدمات الدعم الريفية إثر الاستقلال ومن عملية الانتقال البطيئة والمريرة من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق. والمستفيدون

هم أساساً فئتان تعانيان من الفقر الحاد والواسع الانتشار، وهما الأسر التي تملك مزارع صغيرة والعمال الزراعيون المأجورين، رجالاً ونساء على حد سواء.

25 - أثرت عملية الانتقال تأثيراً سلبياً على أدوار النساء ومسؤولياتهن. فقد طرأ، مثلاً، انخفاض كبير على نسبة من يوظَّفن منهن في مناصب هامة في الإدارة العامة، فهن اليوم لا يشغلن سوى 13% من مقاعد البرلمان و10% من الوظائف الحكومية الإقليمية. وتمثل النساء اليوم نسبة 51% من مجموع القوة العاملة وهن يتركزن في مجال الزراعة (50%) والخدمات (40%). وعلى الرغم من أن النساء اللاتي تلقين تعليمهن في إطار النظام السوفياتي يواجهن صعوبات متزايدة في الحصول على عمل فإن عدد المنشآت الخاصة الصغيرة التي تملكها وتديرها نساء يزداد باطراد.

باء – أهداف المشروع ونطاقه

26 - الهدف العام للمشروع هو الإسهام في تحقيق الحد من الفقر على نحو مستدام في المناطق الريفية من جمهورية مولدوفا، والنهوض بسبل المعيشة الريفية من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي نوعاً وكماً، وزيادة الدخول، وعبر عملية إدارة وتسيير شفافة وقابلة للتكرار. وبتحديد أدق سيسعى المشروع إلى تحقيق ما يلي:

- استحداث فرص عمل منتجة وتعزيز الأصول الريفية من خلال بناء شراكات بين المزارعين وأصحاب المبادرات الفردية بهدف: (i) تحويل نحو 000 10 هكتار من الأراضي في نحو 60 قرية إلى الزراعة المكثفة للمحاصيل عالية القيمة؛ و(ii) إنشاء روابط بين الزراعة والخدمات الزراعية وعمليات تجهيز المنتجات الزراعية وقنوات التسويق واستحداث فرص مدرة للدخل خارج مجال الزراعة.

- خلق عملية إحياء قابلة للتكرار عن طريق: (i) إنشاء عملية مجربة من أجل تخطيط تدخلات إنمائية مجتمعية وتنفيذها؛ و(ii) القيام، بدعم من الحكومة، بتطوير نهج لإحياء المجتمعات الريفية يركز على تفعيل روابط السوق الأمامية والخلفية.

جيم – عناصر المشروع

27 - **تنمية المجتمع بالمشاركة.** سيُعنى هذا العنصر ببناء القدرات من أجل تحقيق تنمية مجتمعية وتشاركية ولا مركزية بدعم من الحكومة المحلية وموفري الخدمات من القطاع الخاص. وسيعمل على تحفيز المستفيدين وتمكينهم كي يصبحوا قادرين على تحديد برامج الاستثمار التي تحتاجها المجتمعات المحلية وتصميمها وتنفيذها. وهناك عنصران فرعيان محتملان هما:

- **تعبئة المجتمعات المحلية وتمكينها.** سينشر المشروع معلومات عن أنشطة بناء القدرات التي تركز على المجتمعات المحلية من خلال: (i) الاضطلاع بحملة إعلامية قطرية وعقد اجتماعات توعية إقليمية؛ و(ii) إنشاء برنامج مواز من أجل تمكين المجتمعات المحلية مهمته توفير التدريب والمساعدة التقنية للمجتمعات المحلية الراغبة في وضع خطط إنماء مجتمعية؛

- **المساندة التقنية والتدريب.** سيزود المشروع منظمات المستفيدين في القرى الشريكة بالمساعدة التقنية الضرورية والتدريب المتخصص اللازم حسب الاقتضاء لتحفيزها على المشاركة على نحو فعال في المشروع.

28 - **بناء قدرة المؤسسات.** يرمي المشروع من خلال هذا العنصر إلى تعزيز القدرات المطلوبة لتطبيق عملية الإحياء بالمشاركة. وستوفر فرص لموفري الخدمات ومؤسسات الحكم المحلي للمشاركة في برامج توجيهية تعرفهم بالأفكار الأساسية للمشروع وبنهجه التشاركي.

29 - **الاستثمارات الاقتصادية المجتمعية.** ستتمكن المجتمعات المحلية القروية عبر هذا العنصر من الحصول على رؤوس أموال تكمل مواردهم الخاصة وتمكنهم من تكثيف وتوسيع الإنتاج الزراعي التجاري والخدمات الزراعية وأنشطة تجهيز المنتجات الزراعية. وسيكون الحصول على الموارد قائماً على الطلب حصراً وسيوظَّف لخدمة الاستثمارات التي تتوافق مع أهداف المشروع. وستخصص الموارد، على سبيل المثال، لإصلاح ري المساحات الصغيرة ولزرع أو إعادة زرع الأشجار في البساتين والكروم، ولتجديد البنى الأساسية للثروة الحيوانية؛ ولإنشاء البنى الأساسية الإنتاجية ومنها البيوت الزجاجية ومرافق تجهيز المنتجات الزراعية الصغيرة. أما الأموال التي يخصصها المشروع لإقراض المشاركين القرويين الأفراد فسترسل عبر مؤسسات مالية معتمدة تتولى أيضاً عملية تقديم القروض (من مرحلة التقدير إلى مرحلة الاستعادة) استناداً إلى خطة تنمية قروية مصادق عليها من الوحدة المعززة لتنفيذ المشروع – الصندوق. وتتحمل المؤسسات المالية المشاركة مخاطر الائتمان.

30 - **إدارة المشروع.** سيتم إحداث الوحدة المعززة لتنفيذ المشروع – الصندوق كجزء من وزارة الزراعة والصناعات الغذائية. وستضطلع هذه الوحدة بمسؤولية تنفيذ المشروع وكذلك تنفيذ مشروع التمويل الريفي وتنمية المشروعات الصغيرة الجاري حاليا. أما التنسيق على الصعيد القطري فيتم من خلال لجنة استشارية لإحياء الزراعة تضم ممثلين عن وزارة الزراعة والصناعات الغذائية ووزارة المالية واللجنة الزراعية البرلمانية وعن ممثلي المستفيدين. كما ستكون هذه اللجنة مسؤولة عن تعيين مدير المشروع. وستشكل الوحدة المعززة لتنفيذ المشروع – الصندوق كوحدة تنفيذ مستقلة للمشروع، بنصاب كامل من الموظفين والموارد من وحدة تنفيذ المشروع الجاري للتمويل الريفي وتنمية المشروعات الصغيرة، إلى جانب عدد إضافي من الموظفين وموارد إضافية مما تدعو إليه الحاجة لضمان التنفيذ السلس لمشروع إحياء الزراعة.

دال – التكاليف والتمويل

31 - يقدَّر إجمالي تكاليف المشروع بما فيها الطوارئ المادية والسعرية بنحو 18.2 مليون دولار أمريكي على الوجه الملخص في الجدول 1. وسيموَّل المشروع من قرض قدره 14.9 مليون دولار أمريكي، أي ما يعادل 82.0% من مجموع تكاليف المشروع. وسيُسهم المستفيدون من المشروع بنحو 3.0 مليون دولار أمريكي (16.5%). وتغطي مساهمة الحكومة وقدرها 500 274 دولار أمريكي (1.5%) سائر الضرائب والرسوم. ويتضمن الجدول 2 تفاصيل خطة التمويل.

الجدول 1: مجمل تكاليف المشروع*

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

العناصر	عملة محلية	نقد أجنبي	المجموع	% من النقد الأجنبي	% من التكاليف الأساسية
تنمية المجتمع بالمشاركة					
تعبئة المجتمعات المحلية وتمكينها	738.3	42.1	780.5	5	4
المساندة التقنية والتدريب	297.0	159.4	456.4	35	3
المجموع الفرعي	**1 035.3**	**201.6**	**1 236.9**	**16**	**7**
بناء قدرة المؤسسات	40.0	263.0	303.0	87	2
الاستثمارات الاقتصادية المجتمعية	6 600.0	8 400.0	15 000.0	56	84
إدارة المشروع					
التخطيط لتنفيذ المشروع والرصد والتقييم	7602	65.9	142.1	46	1
الوحدة المعززة لتنفيذ المشروع – الصندوق	859.1	252.1	1 111.1	23	6
المجموع الفرعي	**935.3**	**317.9**	**1 253.2**	**25**	**7**
مجموع التكاليف الأساسية	**8 610.6**	**9 182.5**	**17 793.1**	**52**	**100**
الطوارئ المادية	70.3	19.7	90.0	22	1
الطوارئ السعرية	219.7	63.2	282.9	22	2
التكاليف الكلية للمشروع	**8 900.6**	**9 265.4**	**18 166.1**	**51**	**103**

* ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

الجدول 2: خطة التمويل*

(بآلاف الدولارات الأمريكية)

	الحكومة		الصندوق		المستفيدون		المجموع		نقد أجنبي	عملة محلية (باستثناء الضرائب)	الرسوم والضرائب
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%			
تنمية المجتمع بالمشاركة											
تعبئة المجتمعات المحلية وتمكينها	17.5	1.9	885.3	98.1	-	-	902.8	5.0	49.0	836.3	17.5
المساندة التقنية والتدريب	29.4	5.6	495.1	94.4	-	-	524.5	2.9	180.1	315.0	29.4
المجموع الفرعي	46.9	3.3	1 380.4	96.7	-	-	1 427.3	7.9	229.1	1 151.3	46.9
بناء قدرة المؤسسات	1.9	0.6	318.8	99.4	-	-	320.7	1.8	277.3	41.5	1.9
الاستثمارات الاقتصادية المجتمعية	0.0	-	12 000.0	80.0	3 000.0	20.0	15 000.0	82.6	8 400.0	6 600.0	-
إدارة المشروع											
التخطيط لتنفيذ المشروع والرصد والتقييم	-	-	161.8	100.0	-	-	161.8	0.9	75.9	85.9	-
الوحدة المعززة لتنفيذ المشروع – الصندوق	225.7	18.0	1 030.6	82.0	-	-	1 256.3	6.9	283.1	747.5	225.7
المجموع الفرعي	225.7	15.9	1 192.4	84.1	-	-	1 418.1	7.8	359.0	833.4	225.7
إجمالي تكاليف المشروع	274.5	1.5	14 891.6	82.0	3 000.0	16.5	18 166.1	100.0	9 265.4	8 626.1	274.5

* ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام.

هاء – التوريد، والصرف، والحسابات ومراجعتها

32 - **التوريد.** سيتم توريد السلع والأشغال المادية الممولة من القرض وفقاً لمبادئ الصندوق التوجيهية الخاصة بالتوريد. وسيتم تجميع سائر عمليات شراء المركبات ومعدات المكاتب والأثاث حيثما أمكن ذلك لتحقيق وفورات في التكاليف. وسيتم شراء الرزم التي تكلف ما يعادل 000 100 دولار أمريكي أو أكثر بناء على التسوق الدولي، أما الرزم التي تبلغ تكاليفها ما يكافئ 000 20 دولار أمريكي أو أكثر، ولكنها تقل عن 000 100 دولار أمريكي فيتم توريدها بناء على العطاءات المحلية التنافسية. وتورد رزم المعدات والأشغال المدنية والخدمات والإمدادات التي تبلغ قيمتها أقل من 000 5 دولار أمريكي عن طريق التعاقد المباشر. أما توريد خدمات الخبراء المستشارين فيتم وفق إجراءات توريد الخدمات الاستشارية التي يرضاها الصندوق والمؤسسة المتعاونة.

33 - تبرم وحدة تنفيذ المشروع اتفاقات تنفيذ مع المصارف التجارية المشاركة تحدد فيها طرق التوريد التي ينبغي أن تتوافق مع الطرق المحددة في اتفاقية القرض.

34 - **الصرف.** سيصرف قرض الصندوق المقترح على مدى فترة سبع سنوات. وتخضع السحوبات من حساب القرض لاستخدام أوامر صرف. وتحول أموال القرض إلى حساب خاص بالدولار الأمريكي في مصرف تجاري أو مؤسسة مالية يرتضيهما الصندوق وتحركه الوحدة المعززة لتنفيذ المشروع – الصندوق بترخيص من وزارة المالية وفق خطة عمل وميزانية المشروع السنوية. وستكون أول دفعة تودع في الحساب الخاص بمقدار 000 500 دولار أمريكي. وستكون السلع والخدمات التي توفر من خلال المشروع معفاة من الضرائب والرسوم.

35 - **الحسابات ومراجعتها.** تضطلع وحدة تنفيذ المشروع بالمسؤولية عن الإدارة المالية للمشروع. وستوفر أموال القرض لتعزيز وحدة تنفيذ المشروع والموارد اللازمة لتمكينها من اكتساب القدرة على مسك حسابات المشروع وقيوده المالية وفق معايير الصندوق. وسيقوم موظف الشؤون المالية في الوحدة بتزويد الصندوق والمؤسسة المتعاونة ووزارة المالية على مدى عمر المشروع بكشوفات مالية فصلية وتقارير مرحلية مصدقة من مدير المشروع. وعلى المصارف التجارية المشاركة أن تمسك قيوداً وحسابات مالية وفق الممارسات المحاسبية المقبولة عموماً. وينبغي أن تعكس حسابات وحدة تنفيذ المشروع والمصارف التجارية المشاركة التقدم المحرز في استخدام موارد المشروع وأن تصنف المعاملات المالية التي تتم خلال فترة المشروع حسب عنصر المشروع وأبواب الإنفاق. وينبغي عملاً بالممارسات المعمول بها أن تقوم شركة معترف بها في مجال مراجعة الحسابات يرضى عنها الصندوق بمراجعة حسابات المشروع سنوياً وحسابات الوكالة المنفذة حسب الاقتضاء. وعلى الشركة أيضاً أن تراجع حسابات أوامر الصرف في إطار الحساب الخاص. وعلى مراجعي الحسابات أن يقدموا رأياً منفصلاً عن كل حساب من حسابات المشروع فيما يتعلق بآلية التمويل واستخدام موارد المشروع والتقيد بقواعد التوريد ومساءلة المشاركين في المشروع. وينبغي تقديم التقرير إلى الحكومة والصندوق والمؤسسة المتعاونة في غضون ستة أشهر بعد إغلاق السنة المالية.

واو – التنظيم والإدارة

36 - **النهج العام.** ستسند المسؤولية العامة عن إدارة المشروع للجنة الاستشارية لإحياء الزراعة التي تجتمع برئاسة وزير الزراعة والصناعات الغذائية وتضم كبار موظفي وزارة الزراعة والصناعات الغذائية ووزارة المالية وممثلين عن الشركات الزراعية الرئيسية وعن البرلمانيين المعنيين بالتنمية والمستفيدين. وستوفر اللجنة الاستشارية لإحياء الزراعة التوجيه بشأن السياسات وتكفل التنسيق بين المشروع وغيره من برامج التنمية الجارية. وستتولى الوحدة المعززة لتنفيذ المشروع – الصندوق مسؤولية إدارة المشروع وبرمجة أنشطته وتنسيقها كما تتولى الإدارة المالية أعمال الرصد والتقييم الخاصة بالمشروع.

37 - **مشاركة المستفيدين.** الهدف هو أن يتم تنفيذ المشروع بالمشاركة كلياً. وستتم مشاركة المستفيدين من خلال خطة تنمية القرية التي تتألف من تصور/استراتيجية لتنمية القرية ومقترحات للاستثمار الاقتصادي و/أو خطط لإنشاء مشاريع أعمال. وستضم هذه الخطط وصفاً تفصيلياً للتدخلات المقترحة ولترتيبات التنفيذ ولأوجه الدعم التنظيمي والمؤسسي المطلوبة وخطة تمويل تتوافق مع قواعد المشروع لتقاسم التكاليف. وستقوم استراتيجية تنفيذ المشروع على الالتزام بالطابع التشاركي للعملية وبتصور المشروع عن الحد من الفقر في القرى المشاركة. وفيما يلي بعض الخطوات المحددة التي سيتعين على كل قرية مرشحة اتخاذها[2]:

- **التأهيل المبدئي لقرية ما** الذي يؤهل المجتمعات المحلية التي تتوافر فيها الشروط لتلقي دعم مؤسسي من أجل تشكيل لجنة لإنماء القرية ومنظمات ورابطات مجتمعية؛
- **تأهيل قرية ما** الذي يؤهل المجتمعات المحلية المؤهلة مبدئياً لتلقي مزيد من الدعم المؤسسي والتدريب لإعداد استراتيجية لإنماء القرية؛
- **تأهيل مشاريع فرعية للحصول على المساعدة التقنية** الذي يؤهل الجهات المقترضة المحتملة لتلقي مزيد من المساعدة التقنية من أجل إعداد خطط لإنماء القرية تتألف من استراتيجية إنماء القرية وحافظة من المقترحات الاستثمارية؛
- **تأهيل مشاريع فرعية للحصول على قروض** الذي يؤهل مجموعة فرعية من الجهات المقترضة المحتملة للتقدم بطلبات للحصول على قروض وربما الحصول عليها في إطار المشروع؛
- **تأهيل مشاريع فرعية للحصول على منح موازية** الذي يؤهل أصحاب الطلبات الذين تأهلوا للحصول على قروض للتأهيل للحصول على منح.

38 - **تقديم التقارير والرصد والتقييم.** سينفذ المشروع استناداً إلى خطط عمل وميزانيات سنوية تتوافق مع أهداف المشروع ومنجزاته. وستعد وحدة تنفيذ البرنامج، بالتعاون مع المصارف التجارية المشاركة، تقارير فصلية عن التقدم المحرز تقارن بين النتائج وخطط العمل والميزانيات السنوية المقرة. وستبين التقارير النتائج المحققة وتسلط الضوء

[2] يرد في الذيل الخامس شرح مفصل لكل الخطوات المطلوبة.

على قضايا التنفيذ وتشير إلى الإجراءات التصحيحية المطلوبة. وترسل نسخ من هذه التقارير إلى أعضاء اللجنة الاستشارية لإحياء الزراعة وإلى المؤسسة المتعاونة والصندوق. وتعد وحدة تنفيذ البرنامج للعرض على اللجنة الاستشارية لإحياء الزراعة والمؤسسة المتعاونة والصندوق تقريراً سنوياً عن تقدم المشروع وآثاره يضم كشوفات مالية موحدة.

39 - تقع مسؤولية الرصد والتقييم في المشروع على عاتق وحدة تنفيذ المشروع. وقد تم وضع المؤشرات الرئيسية التي يتعين رصدها وستعدل وسائل التحقق وطرق جمع البيانات استناداً إلى الإطار المنطقي. وسيركز نظام الرصد والتقييم على قياس فعالية تقديم مختلف المدخلات والخدمات وتوقيته ومدى تنسيقه وأثره. وستقوم الحكومة والصندوق بتقييم أثر المشروع وإنجازاته في استعراض مشترك لمنتصف المدة من المقرر إجراؤه في السنة الثالثة من المشروع.

زاي – المبررات الاقتصادية

40 - ينتظر أن يحقق المشروع أثراً كبيراً في مجالات استحداث الوظائف وتطوير الموارد الإنتاجية الزراعية وتنمية الموارد الزراعية. ومع أنه لم يضطلع بأي تحليل اقتصادي رسمي لتعذر التأكد من مدى استيعاب القروض من جانب مختلف الأنشطة المدرة للدخل، فإن التحليل المالي لنماذج من الاستثمارات الزراعية وغير الزراعية يبين أن الاستثمارات حققت عائداً مرتفعاً في عدد من الأنشطة.

41 - ومن المنتظر أن يوفر المشروع مع اكتماله، المساندة لنحو 60 قرية ولما مجموعه 000 45 أسرة. وسيسهم في تعزيز الإنتاج الزراعي وزيادة دخل الأسر المستفيدة، وسيفضي تنظيم المجتمعات المحلية وتشكيل مجموعات المزارعين إلى إنجاز مكاسب مالية من حيث تحسين الشروط التجارية وتحقيق وفورات الحجم الكبير في عمليات شراء المدخلات وتعزيز فرص الحصول على القروض والمساعدات التقنية.

42 - يتوقع للمشروع أن يحقق الإنجازات التالية:

- تمكين المجتمعات المحلية لتضطلع بدور رئيسي في تصميم وتنفيذ برامج إنمائية تستخدم مواردها بفعالية وتسهم بالتالي في تحسين وضعها الاقتصادي الاجتماعي؛
- تعزيز الإنتاجية والإنتاج على صعيد المزارع بما يفضي إلى زيادة دخل الأسر مع تأثير جانبي إيجابي على طرق الزراعة وعلى الاستثمارات في الأصول القروية الإنتاجية التي تحقق قيمة مضافة؛
- تعزيز فرص الوصول إلى الأسواق والحصول على أسعار مناسبة بفضل تحسين روابط السوق ورفع جودة المنتجات وكمية الإمدادات وتوقيتها؛
- زيادة فرص العمل المتاحة وذلك عبر تعزيز تكامل الاقتصاد الريفي من خلال تنظيم تقسيم الأراضي وتكثيف الزراعة وإقامة الروابط الإنتاجية بين الزراعة والخدمات الزراعية والصناعات الزراعية.

43 - **أثر المشروع على النساء.** للمرأة بحكم القانون الحق في الحصول على خدمات المشروع على قدم المساواة مع الرجل. وتلائم أنشطة المشروع أنماط الأنشطة الاقتصادية التي تضطلع بها المرأة في المناطق الريفية. وسيتعين على وحدة تنفيذ المشروع اعتماد نهج حساس لقضايا التمايز بين الجنسين في أنشطة التوعية والبرامج الإرشادية التي ينظمها المشروع وضمان مشاركة المرأة في الأنشطة الممولة من المشروع على قدم المساواة مع الرجل. وستنص معايير تصميم خطط التنمية القروية على وجوب مشاركة المرأة.

حاء - المخاطر

44 - لا يواجه المشروع أي مخاطر تقنية كبيرة، لكنه يواجه بعض المخاطر المؤسسية والسياسية المحتملة إضافة إلى المخاطر المتصلة بتنفيذ نهج تشاركي حقاً.

45 - **المخاطر المؤسسية والسياسية.** تتوافر لدى الحكومة حالياً إرادة سياسية قوية للسير على نهج المشروع التنموي القائم على المجتمع المحلي بأهداف تنموية معلنة مع انتقاء القرى المشاركة استناداً إلى معايير تأهيل محددة بوضوح ولإتباع أسلوب تشاركي في التنفيذ. إلا أنه يخشى أن يتضاءل هذا الالتزام السياسي مع التغير المنتظم في الموظفين على صعيدي الحكومة المحلية والمركزية. وتداركاً لهذا الاحتمال فإن المشروع سيتعاون على نحو وثيق مع ممثلي الحكومة لضمان بقاء صانعي القرارات وموظفي الحكومة على اطلاع دائم على طابع المشروع واستراتيجية التنفيذ.

46 - **تطبيق النهج التشاركي.** يفترض المشروع اعتماد نهج تشاركي بالكامل في تصميم أنشطته وتنفيذها. ولما كان السير على هذا النهج يستهلك وقتاً طويلاً مما قد يفضي إلى ممارسة الضغوط على المشروع كي يحد من أساليبه التشاركية لتسريع تدفق الأموال إلى القرى المشاركة أو لخدمة مصالح خاصة. وللتغلب على هذا الخطر ستنشأ لجنة تقنية خاصة للمشروع مهمتها فحص خطط تنمية القرى والتصديق على أن كل خطوات التنمية الضرورية قد اتخذت وأن أصحاب الطلبات قد اكتسبوا القدرة التنفيذية المطلوبة أو هم في طريقهم إلى اكتسابها وأنهم ملتزمون بتنفيذ خطة التنمية بما يتوافق مع فكرة المشروع الأساسية. وفضلاً عن هذا، سيتعين على الصندوق والمؤسسة المتعاونة أن يستعرضا خطة تنمية كل قرية بمفردها قبل النظر في أي طلبات قروض لاحقة.

طاء - الأثر البيئي

47 - لما كانت الأنشطة المدعومة من المشروع أنشطة محدودة فإنه يقدر لآثارها على البيئة أن تكون محدودة جداً. ولتقدير الأثر البيئي التراكمي لخطط تنمية القرى (وهو ما لا يمكن تقديره إلا خلال التنفيذ نظراً لنهج التنفيذ القائم على المشاركة والطلب) فقد اشترط أن يتضمن كل اقتراح بيئي استعراضاً بيئياً مؤيداً كخطوة أولى للنظر فيه. وبناء على إجراءات التصنيف في الصندوق، ولأنه لا يتوقع للمشروع إدخال اضطرابات على البنية المادية والموارد في منطقة المشروع إلا بصورة محدودة، فقد صنف على أنه من الفئة باء.

ياء – السمات الابتكارية

48 - يشمل تصميم المشروع عدداً من السمات الابتكارية التي تتوافق مع استراتيجية الصندوق وأهداف الحكومة. وقد حاول الصندوق والحكومة، بشكل عام، إتباع نهج كلي في تلبية احتياجات المجتمعات المحلية الريفية الفقيرة في جمهورية مولدوفا *كما يراها السكان الريفيون* على أمل أن يشجع التنفيذ الناجح للمشروع على تكراره وتحسينه من جانب الجهات المانحة الأخرى. وتشمل السمات الابتكارية الرئيسية ما يلي: (i) توزيع موارد المشروع على أساس الطلب وبمبادرة المستفيدين على صعيد البلد ككل؛ و(ii) التركيز على تعزيز الروابط بين الزراعة والخدمات الزراعية والصناعات الزراعية والأسواق؛ و(iii) تقاسم التكاليف بين المجتمعات المحلية المستفيدة؛ و(iv) تقديم منح (تتراوح بين 20 و30% من الدين الأصلي) للمستفيدين الذين يسددون كل أقساط القرض بكاملها في الوقت المحدد لمدة محددة سلفاً؛ و(v) تحديد وتصميم وتنفيذ التدخلات الإنمائية الممولة في إطار المشروع بالمشاركة.

الجزء الثالث – الوثائق القانونية والسند القانوني

49 - تشكل اتفاقية القرض بين جمهورية مولدوفا والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. ويرد رفق هذه الوثيقة ملحق يتضمن موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها باعتباره الملحق.

50 - وجمهورية مولدوفا مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

51 - وإني مقتنع بأن القرض المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

الجزء الرابع – التوصية

52 - أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية مولدوفا قرضا بعملات متنوعة تعادل قيمتها عشر ملايين وثلاثمائة ألف (10 300 000) وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يستحق في موعد غايته 15 ديسمبر/كانون الأول 2043 أو ما قبل، وأن يتحمل رسم خدمة بواقع ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع المقدمة إلى المجلس التنفيذي في هذه الوثيقة التي تضم تقرير رئيس الصندوق وتوصيته.

لينارت بوغه
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الملحق

موجز الضمانات التكميلية الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت مفاوضات القرض في 9 ديسمبر/كانون الأول 2003)

1 - **المشاركة في تمويل المنحة:** ستبذل حكومة جمهورية مولدوفا (الحكومة) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية كل جهد ممكن للحصول على منح لتمويل أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات. فإذا أمكن ضمان المشاركة في تمويل المنح سيعاد تخصيص مبلغ مكافئ من أموال القرض لعنصر الاستثمارات الاقتصادية المجتمعية.

2 - **المساهمة المناظرة:** ستخصِّص الحكومة مبالغ من الميزانية لكل سنة مالية مساوية لكل المساهمات الاجتماعية، المطلوبة بموجب التشريع الوطني، كما هي واردة في خطة العمل والميزانية السنوية لسنة المشروع ذات الصلة، وتوفِّر هذه المخصصات في حينها للأطراف في المشروع مقدَّماً كل سنة. وستغطي مساهمة الحكومة أيضاً الضرائب والرسوم المفروضة على كل السلع والأشغال المدنية والخدمات المشتراة بموجب المشروع (بما في ذلك أموال القرض وغيرها من الموارد الخارجية المرتبطة بأموال القرض)، ما عدا عنصر الاستثمارات الاقتصادية المجتمعية.

3 - **توافر الأموال من حصيلة القرض:** ستتيح الحكومة الأموال الآتية من القرض للأطراف في المشروع، وفقاً لخطط العمل والميزانيات السنوية وإجراءاتها الوطنية المعتادة للمساعدة الإنمائية.

4 - **توجيه موارد المشروع:** ستوفر الحكومة، بواسطة وحدة تنفيذ المشروع الموحدة، أموالاً وموارد أخرى مطلوبة في خطط العمل والميزانيات السنوية لكل مؤسسة مالية مشاركة، وفقاً لكل اتفاقية قرض فرعية لتنفيذ عنصر الاستثمارات الاقتصادية المجتمعية.

5 - **دليل تنفيذ المشروع:** ستعد وحدة تنفيذ المشروع الموحدة مسوَّدة دليل تنفيذ المشروع التي تشمل: المبادئ التوجيهية للتنفيذ والمعايير اللازمة للمشاركة، واختيار القرى المشاركة وأهليتها؛ ومعايير الاستعراض التقني لاستراتيجيات التنمية القروية وخطط التنمية القروية؛ ومسودة اتفاقية قرض فرعية لاستخدامها في المفاوضات مع المؤسسات المالية المشاركة؛ ومعايير اختيار المنظمات المساندة لأنشطة بناء القدرات؛ وعناصر لإدخال نهج التخطيط بالمشاركة لاستخدام موظفي المشروع والمستفيدين المحتملين. وسيُعتمد دليل تنفيذ المشروع أساساً بالشكل الذي يوافِق عليه الصندوق.

6 - **منطقة المشروع:** سيكون المشروع ذا نطاق وطني، ولكنه سيقتصر على المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة من إقليم البلد.

7 - **اتفاقيات القروض الفرعية:** ستعقد وزارة المالية اتفاقيات قروض فرعية مع كل واحدة من المؤسسات المالية المشاركة، تُختار للمشاركة في عنصر الاستثمارات الاقتصادية المجتمعية، لتقديم موارد قروض مباشرة للمستفيدين من القروض.

الملحق

8 - **المؤسسات المالية المشاركة:** ستقدم المؤسسات المالية المشاركة قروضاً مباشرة بواسطة اتفاقيات قروض فرعية للمستفيدين من القروض لتنمية الاستثمارات كما هو مقترح في خطط العمل والميزانيات السنوية الموافَق عليها.

9 - **صندوق إحياء الزراعة القروية:** ستنشئ وزارة المالية صندوقاً لإحياء الزراعة القروية، يكون صندوقاً دائراً يُستخدم لمواصلة تمويل عملية إحياء الزراعة القروية في منطقة المشروع لاستثمارات مشابهة، وبموجب أحكام وشروط قروض مشابهة، لمدة عشر سنوات على الأقل بعد تاريخ اكتمال المشروع.

10 - **تعليق حق السحب:** للصندوق أن يعلق، كليا أو جزئيا، حق الحكومة في طلب سحب مبالغ من حساب القرض إذا كان دليل تنفيذ المشروع، أو أي من أحكامه، قد تم التنازل عنه أو عُلِّق أو أُنهِيَ أو عُدِّلَ أو غُيِّرَ دون موافقة مسبقة من الصندوق، وقرر الصندوق أن هذا التنازل أو التعليق أو التعديل أو التغيير سيترك، أو يرجَّح أن يترك أثراً ضاراً كبيراً بالمشروع.

11 - **الشروط السابقة للصرف:** لن تصرف أي مبالغ من القرض فيما يتعلق بالقروض التراكمية حتى تُوقَّع اتفاقيتان على الأقل من اتفاقيات القروض الفرعية في شكل مقبول لدى الصندوق وتُسلَّمُ نسخةٌ من كل منهما إلى الصندوق.

12 - **الشروط السابقة لتفعيل اتفاقية قرض المشروع:** فيما يلي الشروط الإضافية التي يجب الوفاء بها قبل تفعيل اتفاقية قرض المشروع:

(أ) أن تكون اتفاقية القرض قد وُقِّعَت حسب الأصول، وأن تكون الحكومة قد وفت وفقاً للتشريع الوطني بالتوقيع وجميع الإجراءات القانونية اللازمة لدخول اتفاقية القرض حيز النفاذ؛

(ب) أن تكون وحدة تنفيذ المشروع الموحدة قد أُنشِئَت حسب الأصول؛

(ج) أن تكون اللجنة الاستشارية لإحياء الزراعة قد أنشئت؛

(د) أن يكون مدير المشروع ونائب المدير قد عُيِّنا؛

(ه) أن يكون الحساب الخاص قد فُتِح؛

(و) أن يكون الصندوق قد وافق على مسودة دليل تنفيذ المشروع؛

(ز) أن تكون الحكومة قد سلَّمت الصندوق رأياً قانونياً مواتياً صادراً عن وزارة العدل أو مستشار قانوني آخر مقبول لدى الصندوق وعن وزارة المالية.

APPENDIX I

COUNTRY DATA

MOLDOVA

Land area (km² thousand) 2001 1/	33.7	**GNI per capita (USD) 2001 1/**	380
Total population (million) 2001 1/	4.27	**GDP per capita growth (annual %) 2001 1/**	-0.9
Population density (people per km²) 2001 1/	130	**Inflation, consumer prices (annual %) 2001 1/**	10
Local currency	Moldovan Leu (MDL)	**Exchange rate: USD 1 =**	MDL 13.0

Social Indicators	
Population (average annual population growth rate) 1995-2001 1/	-0.3
Crude birth rate (per thousand people) 2001 1/	8
Crude death rate (per thousand people) 2001 1/	9
Infant mortality rate (per thousand live births) 2001 1/	27
Life expectancy at birth (years) 2001 1/	67
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	n/a
Poor as % of total rural population 1/	n/a
Total labour force (million) 2001 1/	2.16
Female labour force as % of total 2001 1/	48
Education	
School enrolment, primary (% gross) 2001 1/	84/
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2001 1/	1
Nutrition	
Daily calorie supply per capita, 1997 2/	3 078
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2001 3/	10
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2001 3//	3
Health	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2001 1/	3
Physicians (per thousand people) 2001 1/	4 a/
Population using improved water sources (%) 2000 3/	92
Population with access to essential drugs (%)1999 3/	50-79
Population using adequate sanitation facilities (%) 2000 3/	99
Agriculture and Food	
Food imports (% of merchandise imports) 2001 1/	14
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2000 1/	28
Food production index (1989-91=100) 2001 1/	46
Cereal yield (kg per ha) 2001 1/	2 518
Land Use	
Arable land as % of land area 2000 1/	55
Forest area as % of total land area 2000 1/	10
Irrigated land as % of cropland 2000 1/	14

Economic Indicators	
GDP (USD million) 2001 1/	1 479
Average annual rate of growth of GDP 1/	
1981-1991	-1.6
1991-2001	-7.0
Sectoral distribution of GDP 2001 1/	
% agriculture	26
% industry	24
% manufacturing	18
% services	50
Consumption 2001 1/	
General government final consumption expenditure (as % of GDP)	12
Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	92
Gross domestic savings (as % of GDP)	-4
Balance of Payments (USD million)	
Merchandise exports 2001 1/	570
Merchandise imports 2001 1/	895
Balance of merchandise trade	-325
Current account balances (USD million)	
before official transfers 2001 1/	-270
after official transfers 2001 1/	-99
Foreign direct investment, net 2001 1/	149
Government Finance	
Overall budget deficit (including grants) (as % of GDP) 2001 1/	-1
Total expenditure (% of GDP) 2001 1/	23
Total external debt (USD million) 2001 1/	1 214
Present value of debt (as % of GNI) 2001 1/	71
Total debt service (% of exports of goods and services) 2001 1/	19
Lending interest rate (%) 2001 1/	29
Deposit interest rate (%) 2001 1/	21

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* database CD ROM 2003
2/ UNDP, *Human Development Report*, 2000
3/ UNDP, *Human Development Report*, 2003

PREVIOUS IFAD FINANCING IN THE REPUBLIC OF MOLDOVA

Project Name	Initiating Institution	Cooperating Institution	Lending Terms	Board Approval	Loan Effectiveness	Current Closing Date	Loan/ Grant Acronym	Denomin. Currency	Approved Loan/Grant Amount	Disbursement (as % of Approved Amount)
Rural Finance and Small Enterprise Development Project	IFAD	UNOPS	HC	3 Dec 1999	1 Dec 2000	31 Dec 2005	527-MD	SDR	5 800 000	46%

Note: HC = Highly concessional
UNOPS = United Nations Office for Project Services

APPENDIX III

LOGICAL FRAMEWORK

Hierarchy of Objectives	Key Performance Indicators	Means of Verification	Critical Assumptions and Risks
Development Goal Contribute to poverty reduction and to improving the standard of living and quality of life in rural areas.	**End-of-project indicator** Increased self-reliance in rural communities and decreased incidence of poverty in participating villages.	• Baseline survey • Mid-term evaluation • End-of-project evaluation	• Continued government commitment to poverty reduction in rural areas, and to supporting private-sector initiatives.
Project Purpose and Development Objectives • Revitalize village economies to provide underpinning for poverty reduction. • Create productive employment and generate income. • Create a replicable revitalization model.	**End-of-project indicators** • Number of VDPs under implementation after three years as a % of those approved. • Number of community organizations established, functional and performing well after three years. • Decline in the rate of unemployment three years after project start in the village. • Increase in average wage rate three years after project start in the village. • Increase in farm output. • Increase in the proportion of village agricultural produce marketed after three years. • Increase in the proportion of agricultural produce processed due to project after three years. • Increase in area under consolidated farms.	• Project M&E data. • Quarterly and annual progress reports • Mid-term and end-of-project evaluation	• Commitment of the central government to decentralization of decision-making in rural development. • Commitment of local administration to project purpose and objectives. • Project implemented in timely and effective manner.

APPENDIX III

LOGICAL FRAMEWORK – CONTINUED

Hierarchy of Objectives	Key Performance Indicators	Means of Verification	Critical Assumptions and Risks
Project Components **1. Participatory Community Development:**	**Output indicators**		
Support participating villages to develop the capability and establish viable organizations to design and implement community-focused development programmes in a participatory manner.	• Improved capability for participatory development planning and implementation in about 57 villages • Administration capacity strengthened in about 57 mayor's offices (*primariats*) • Village organizations operating effectively on behalf of their members in about 57 participating villages. • Operational linkages established between farming, agro-services and agro-industry in about 57 participating villages. • Number of participants trained. • Number of CBOs created.	• Project M&E data.	• Local administration committed to project goals, and supports the participatory concept of the project. • No objection by Government to the use of project funds for technical assistance.
2. Institutional Capacity-Building:			
Provide guidance and independent oversight to the revitalization process	• ARAC operational and functioning on the basis of its terms of reference. • Number of service providers trained. • Number of CPIU-IFAD and MAFI staff trained	• Project M&E data.	• Qualified staff appointed to ARAC. • Trainable staff employed by service providers.

APPENDIX III

LOGICAL FRAMEWORK – CONTINUED

Hierarchy of Objectives	Key Performance Indicators	Means of Verification	Critical Assumptions and Risks
Project Components	**Output Indicators**		
3. Community Economic Investments: Enable participating village communities to access capital to complement their own resources and invest in upgrading their economic infrastructure.	• 1 400 ha of old vineyards and orchards replanted and 1 600 ha of new ones planted. • 10 000 ha served by new farmer-owned and -managed irrigation systems. • Sheds/stables/silos built for livestock in 20 villages. • 38 agro-service and agro-processing facilities developed. • 40 village produce grading, collection, and cold storage facilities developed. • Off-farm enterprises built in 20 villages.	• Project M&E data.	• Participants demonstrate their capacity to finance their share of investment costs.
4. Project Management Assemble a team of qualified professional and provide them with the necessary training and technical assistance to enable them to manage the project and ensure its timely and effective implementation.	• CPIU-IFAD established and fully operational. • M&E system established and fully operational. • Qualified staff appointed to project technical committee (PTC). • Technical assistance in place to support CPIU-IFAD.	• Conditions of disbursement for component 2 of the project.	• Qualified staff motivated to join the CPIU-IFAD and the PTC.

APPENDIX III

LOGICAL FRAMEWORK – CONTINUED

Hierarchy of Objectives	Key Performance Indicators	Means of Verification	Critical Assumptions and Risks
Project Activities	**Inputs**		
Participatory Community Development • Community mobilization and empowerment • Technical support and training	• USD 900 000 • USD 600 000	• Project progress reports: procurement, expenditures, delivery of goods and services, physical progress, disbursements.	• CPIU-IFAD and ARAC established in a timely manner with qualified and motivated staff, and empowered to implement the project on the basis of the participatory approach. • Project participants prove able to contribute their share of the cost of investments in economic infrastructure. • Qualified service providers available to support project implementation.
Institutional Capacity-Building	• USD 300 000		
Community Economic Investments	• USD 14.2 million		
Project management	• USD 2.2 million		

APPENDIX IV

ORGANIGRAMME

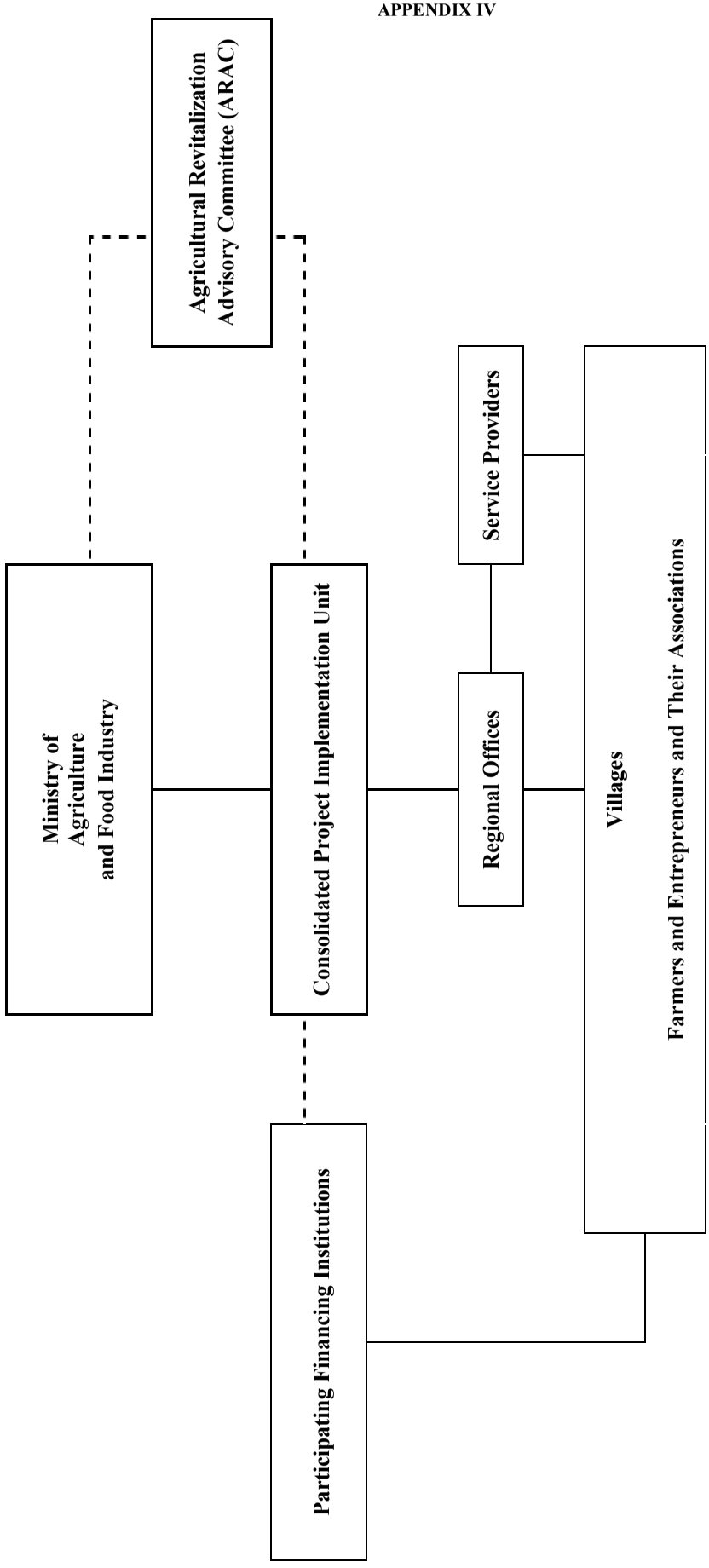

APPENDIX V

ORGANIZATION AND MANAGEMENT

A. Introduction

1. The principal agencies involved in project management, oversight and coordination at the central level are the Ministry of Agriculture and Food Industries (MAFI), the Ministry of Finance (MOF) and participating financing institutions. These institutions will assume this responsibility through: (i) the consolidated project implementation unit (CPIU-IFAD), which will be responsible for the technical, financial and developmental integrity of the project; and (ii) the Agricultural Revitalization Advisory Committee (ARAC), which will provide overall project coordination and guidance on policy and strategic development matters.

B. Roles and Responsibilities

Agricultural Revitalization Advisory Committee

2. The MAFI will have overall responsibility for project implementation. Within this overall institutional context, the ARAC will guide project coordination, and be chaired by the Minister for Agriculture and Food Industry, or his representative, who will, *ex officio,* have overriding authority on matters of project policy. Membership in the ARAC will include representatives of the MAFI, other concerned line ministries, government agencies and leading agri-business, development, parliamentary and project beneficiary representatives.

3. The ARAC will meet at least twice yearly and have the right to co-opt other members and to form executive subcommittees when necessary. It will ensure that project activities are not at variance with government policies and that implementing agencies are fulfilling the terms and conditions of the project loan agreement. The ARAC will appoint the project director, review reports, approve the project's consolidated annual work programme and budget (AWP/B), ensure compliance with MOF requirements for the submission and reimbursement of claims accounts, financial reports, and ensure cooperation with concerned government agencies and other donors in matters affecting project implementation. It will also be the forum for the resolution of any interagency, bureaucratic or financial impasses and generally oversee project implementation.

Consolidated Project Implementation Unit

4. An independent CPIU-IFAD (and a unified project management unit – see paragraph 5 below) will be established as an administrative entity of the MAFI, responsible to the Minister and reporting to the ARAC. It will have legal status and financial and administrative autonomy within the structure of the Ministry. The CPIU-IFAD will be responsible for overall planning and coordination of project activities, financial management, procurement oversight, accounting, and monitoring and evaluation (M&E) of project implementation and impact. The CPIU-IFAD will be led by a project director appointed by the Minister, and acceptable to IFAD, and staffed by financial management, an M&E specialist, a procurement specialist, a community development specialist, an irrigation/agronomy specialist, an agricultural economist and the necessary support staff. In addition, three regional operations officers (ROOs) will be outposted to the project area.

5. The CPIU-IFAD will be built on the basis of the existing project implementation unit established for the management of the IFAD-supported RFSEDP, as a consolidated project implementation unit, overseeing all IFAD-supported projects in the country, to take advantage of the existing familiarity with IFAD procedures and economize on project administration costs. The CPIU-IFAD will comprise the necessary staff and resources for the management of both IFAD projects. It will be headed by a project director, who will be responsible for the overall management of the two IFAD-financed projects, and will report to the Minister for Agriculture and Food Industry.

6. **Regional operations officers**. The CPIU-IFAD will have a ROO in charge of project activities in each of the country's three regions (North, Centre and South) who will be programme facilitators and points of contact between the Chisinau office and partner villages in the three regions. ROOs will take the lead in promoting the project within their areas and in arranging the necessary institutional support for project applicants and participants through mobile support teams (MSTs) fielded by service providers contracted by CPIU-IFAD.

7. **Project technical committee**. A project technical committee (PTC) consisting of the six CPIU-IFAD specialists (see paragraph 4) will evaluate village development plans from the point of view of their completeness, responsiveness to project objectives and eligibility criteria, technical and financial feasibility, economic viability, environmental impact, gender neutrality and the capacity for potential beneficiaries to implement the proposed activities.

8. **Annual work programmes and budgets**. On the basis of the modalities and planned budgets in the appraisal report, the loan agreement, and subsidiary/implementation agreements in force, the CPIU-IFAD, based on the results from the previous year, will propose, in October of each year, an AWP/B for the following implementation year. The AWP/B will be sent to the cooperating institution and IFAD for comment, after which it will be reviewed and approved by the ARAC in December of each year.

Project Start-Up

9. IFAD will provide resources to facilitate the start-up of project implementation, including a project start-up workshop to be held in the Republic of Moldova once the project becomes effective. The workshop will clarify procedures related to project implementation, management and coordination, disbursement and procurement, planning, budgeting, monitoring and reporting.

C. Participatory Process

10. **Approach**. Project implementation is intended to be fully participatory. The medium for participation by beneficiaries will be the village development plan (VDP), which will include the village development strategy (VDS) along with economic investment proposals and/or business plans. The latter will include a detailed description/design of the proposed interventions, the implementation arrangements, the organizational and institutional support needed, and a financing plan consistent with project rules for cost sharing.

11. The key to farmers' effective participation will be in assisting their organization and helping them to design and implement development programmes advantageous to them both individually and as a community. This makes the institutional component, along with an enduring information and promotion campaign, the most critical component of the project. Its timely implementation is a prerequisite for the successful implementation of the investment component of the project.

12. Extensive institutional support will be needed to enable qualifying villages to participate effectively in the project. Through such support, participants will acquire the capability and the motivation to: (i) organize community self-help organizations; (ii) develop a consensus on a community-oriented strategy for poverty reduction and development; (iii) identify investment opportunities and prepare associated business plans; (iv) begin to organize and/or structure agricultural production assets more effectively; and (v) develop the capacity to implement, monitor and evaluate those programmes and manage the resulting economic infrastructure in a sustainable manner.

13. **Implementation process**. The strategy for project implementation will be to adhere to the participatory process and to the project vision of reducing poverty in the participating villages. This

will require the careful sequencing of project activities. Thus project implementation will involve a series of steps, to be implemented simultaneously or in sequence aimed at promoting effective participation and informed decision-making:

(i) **Project promotion**. A campaign to promote the project will be initiated on radio and television and in the printed media to sensitize rural communities about the project, its objectives, the eligibility criteria for participation, and the location for public meetings to be scheduled in various regions. This campaign will be repeated each quarter during the first year of the project implementation period.

(ii) **Public meetings**. These meetings will be organized in convenient locations to attract representatives from a maximum number of villages. They will be organized in three regions (North, Centre and South) and will be used to provide more detailed information about the project, and to answer questions from potential partner villages.

(iii) **Expressions of interest**. Following the public meetings, interested villagers will prepare an expression of interest explaining the development objectives of their community and justifying their qualification under the eligibility criteria of the project. The CPIU-IFAD will appraise the expression of interest and then schedule consultation meetings with qualifying applicants to agree on further steps to be taken.

(iv) **Initial screening of villages**. During field appraisals, the project will organize public meetings in individual villages, repeatedly if necessary, to ensure that the community appreciates the potential benefits, obligations and risks associated with participation as project partners. This will allow villagers to decide whether the project can serve their interests as a community, and whether the terms of participation are acceptable to potential partners. As a result, an initial list will be prepared of poor villages eligible to participate in the next step of project implementation.

(v) **Community mobilization**. Villages will be provided with the necessary technical assistance to organize themselves in order to refine their village development strategies (VDSs) and identify potential investors to participate in realizing the VDS.

(vi) **Community empowerment**. Villages that make effective use of the organizational support under (v) become eligible for technical assistance and training to help them develop the capability and acquire the tools needed to prepare business plans, manage community-based organizations (CBOs), and implement development programmes. Support will be provided by service providers organized in mobile support teams (MSTs) under the supervision of ROOs. These mobile teams will consist of consultant specialists who will maintain close contact with participating communities to provide them with necessary guidance and on-demand support.

(vii) **Preparation of VDPs**. Once established, the village development committees (VDCs) will prepare development strategies and identify potential investment opportunities and investors to realize those strategies. The role of the MSTs in this process will be to ensure that village development plans (VDPs) are prepared in a participatory manner, and to provide technical assistance when needed. Participating investors will be provided guidelines for the preparation of investment proposals and business plans. These guidelines will ensure that VDPs are economically, socially and environmentally sustainable; that proposed investments are cost-effective; that the villages have or are building the institutional capacity to implement VDPs; and that the proposed financing plans are sound.

(viii) **Signing of the VDP.** Once the VDP is prepared and investors identified, the VDC will arrange for participating organizations and private entrepreneurs to sign the VDP and will seek its endorsement by local government. The VDP will include the VDS and the

investment proposals/business plans for the list of activities proposed for implementation under the project by organizations and/or private entrepreneurs. The investment proposals/business plans will specify the steps to be taken for opening a bank account to deposit the upfront contribution of beneficiaries prior to starting sub-project implementation, and the schedule of such deposits. It will also specify the procedures participants intend to follow in acquiring water rights and right of way for construction of irrigation facilities or for any other activity requiring the validation of water or land rights. The VDP will also specify the need for any other prerequisites to implementation, such as business licenses or other government permits.

(ix) **Approval of VDPs**. Once submitted to the CPIU-IFAD, each VDP will be transmitted to the CPIU-IFAD-based project technical committee (PTC) for evaluation. The PTC will verify that VDPs meet all the criteria stipulated in the guidelines. If a VDP is found to be deficient, it can be sent back to the applicant for clarification or amendment. Prior to endorsement of the VDP by the CPIU-IFAD, the VDP must be shared for prior review with IFAD and the cooperating institution. Once endorsed, the VDP becomes part of a legal agreement between the participants in the concerned village and the CPIU-IFAD, as the representative of the MAFI. At this stage, individual investors will be authorized to submit their loan applications to participating financing institutions.

(x) **Processing of loan applications by participating financing institutions.** In conformity with prevailing commercial practices, participating financing institutions will appraise investment proposals to ensure the creditworthiness of investors and the financial viability of proposed sub-projects.

(xi) **Implementation of VDPs**. VDP participants (farmers' organizations and entrepreneurs) will be responsible for implementation of their respective sub-projects. CPIU-IFAD will oversee and monitor implementation to ensure that provisions in the legal agreement are adhered to, that procurement rules agreed with IFAD are respected, and that project funds are used for the purposes intended. Participating financing institutions will supervise loan disbursement and use, and will arrange for loan recovery.

(xii) **Internal monitoring and evaluation of VDPs**. A VDC will ensure that the VDP is implemented as planned. The VDC will be entrusted with the task of data collection on milestones, performance and impact indicators of sub-projects. The CPIU-IFAD M&E specialist will provide the necessary guidance for the VDC to perform that task, including the data collection procedures and required formats.

SUMMARY COST AND FINANCING TABLES

Table 1: Disbursement Accounts by Financiers
(USD '000)

	Government		IFAD		Beneficiaries		Total		Foreign Exchange	Local (Excl. Taxes)	Duties and Taxes
	Amount	%	Amount	%	Amount	%	Amount	%			
Civil works[a]	0.4	17.0	1.8	83.0	-	-	2.2	-	0.9	0.9	0.4
Vehicles	14.9	17.0	72.6	83.0	-	-	87.4	0.5	63.8	8.7	14.9
Equipment and goods	61.2	17.5	288.2	82.5	-	-	349.4	1.9	217.4	70.7	61.2
Technical assistance and studies	-	-	550.4	100.0	-	-	550.4	3.0	330.4	220.0	-
Contractual services	10.3	1.2	814.8	98.8	-	-	825.0	4.5	49.0	765.8	10.3
Training	0.0	-	328.7	100.0	-	-	328.7	1.8	87.5	241.2	-
Credit	0.0	-	12 000.0	100.0	-	-	12 000.0	66.1	8 400.0	3 600.0	-
Beneficiaries' contribution	-	-	-	-	3 000.0	100.0	3 000.0	16.5	-	3 000.0	-
Salaries and allowances (contracted staff)	104.9	19.6	430.9	80.4	-	-	535.8	2.9	-	430.9	104.9
Operational costs	82.8	17.0	404.3	83.0	-	-	487.1	2.7	116.4	287.8	82.8
Total Project Costs	274.5	1.5	14 891.6	82.0	3 000.0	16.5	18 166.1	100.0	9 265.4	8 626.1	274.5

[a] For office refurbishment.

Table 2: Expenditure Accounts by Components – Base Costs
(USD '000)

	Participatory Community Development				Project Management				
	Community Mobilization and Empowerment	Technical Support and Training	Institutional Capacity-Building	Community Economic Investments	Project Implementation Planning and M&E	Consolidated Project Implementation Unit	Physical Contingencies Total	%	Amount
I. Investment Costs									
A. Civil Works [a]	-	-	-	-	-	2.0	2.0	5.0	0.1
B. Vehicles, Equipment and Goods									
Vehicles	-	-	-	-	-	81.1	81.1	5.0	4.1
Office equipment	39.5	152.0	10.1	-	-	91.7	293.4	5.0	14.7
Office furniture	-	-	-	-	-	18.3	18.3	5.0	0.9
Subtotal	39.5	152.0	10.1	-	-	191.1	392.8	5.0	19.6
C. Technical Assistance, Contractual Services and Studies									
International technical assistance	-	-	222.0	-	50.7	18.2	290.9	-	-
National technical assistance	-	121.6	-	-	-	2.0	123.6	-	-
Contractual services	711.4	-	-	-	-	-	711.4	5.0	35.6
Studies	-	15.2	-	-	76.0	-	91.2	-	-
Subtotal	711.4	136.8	222.0	-	126.7	20.3	1 217.1	2.9	35.6
D. Training									
Beneficiary training	28.6	167.6	-	-	-	-	196.1	6.8	13.4
Staff training	1.0	-	70.9	-	15.4	-	87.4	-	-
Subtotal	29.6	167.6	70.9	-	15.4	-	283.5	4.7	13.4
E. Credit [b]	-	-	-	12 000.0	-	-	12 000.0	-	-
F. Beneficiaries' Contribution	-	-	-	3 000.0	-	-	3 000.0	-	-
Total	780.5	456.4	303.0	15 000.0	142.1	213.4	16 895.5	0.4	68.7
II. Recurrent Costs									
A. Salaries and Allowances (contracted staff)									
Contracted staff salaries[c]	-	-	-	-	-	471.9	471.9	-	-
Contracted staff allowances	-	-	-	-	-	9.5	9.5	5.0	0.5
Subtotal	-	-	-	-	-	481.4	481.4	0.1	0.5
B. Operation and Maintenance (O&M)									
Vehicles O&M	-	-	-	-	-	173.7	173.7	5.0	8.7
Stationery and Equipment O&M	-	-	-	-	-	55.3	55.3	5.0	2.8
Subtotal	-	-	-	-	-	229.0	229.0	5.0	11.5
C. Office Running Costs	-	-	-	-	-	187.3	187.3	5.0	9.4
Total	-	-	-	-	-	897.7	897.7	2.4	21.3
Total BASELINE COSTS	780.5	456.4	303.0	15 000.0	142.1	1 111.1	17 793.1	0.5	90.0
Physical Contingencies	40.4	18.1	0.5	-	-	30.9	90.0	-	-
Price Contingencies									
Inflation									
Local	174.0	75.4	7.5	-	21.1	204.5	482.5	-	-
Foreign	4.8	15.2	14.0	-	10.0	19.4	63.2	-	-
Subtotal Inflation	178.8	90.6	21.5	-	31.1	223.9	545.8	-	-
Devaluation	-96.8	-40.6	-4.4	-	-11.4	-109.6	-262.8	-	-
Subtotal Price Contingencies	81.9	50.0	17.1	-	19.7	114.2	282.9	3.1	8.8
Total PROJECT COSTS	902.8	524.5	320.7	15 000.0	161.8	1 256.3	18 166.1	0.5	98.8
Taxes	17.5	29.4	1.9	-	-	225.7	274.5	2.9	8.1
Foreign Exchange	49.0	180.1	277.3	8 400.0	75.9	283.1	9 265.4	0.2	21.3

[a] For office refurbishment.
[b] 70% of the estimate is based on an assumption that although a part of the sub-loans would be used for establishment of vineyards and orchards (local expenditures), the majority of sub-loans (considering their long-term nature) would be used for purchase of important equipment.
[c] IFAD will cover social costs at a rate of 31%, while the government will pay for income tax at a rate of 25%.